

إدارة الإفصاح بالبورصة المصرية	إدارة علاقات المستثمرين - شركة ايجيترانس (ETRS)
الشركة :	التاريخ :
البورصة المصريه	٢٠٢٢/١٢/١٨
رقم الفاكس :	
+2(02) 23146051	+2(02) 23146053/4/5
الموضوع :	العدد الكلى للصفحات بما فيها ورقة الغلاف
رد الشركة على تقرير الجهاز المركز للمحاسبات	

السادة / إدارة الإفصاح

تحية طيبة وبعد ،،،

مرفق لسيادتكم طيه رد الشركة على تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن الفوائم المالية المنتهيه فى ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٢.

وتفضلوا بقبول الاحترام ،،،

ا. / أحمد شريف حلمي

أحمد شريف حلمي

مدير علاقات المستثمرين



القاهرة في ١٨ / ١٢ / ٢٠٢٢

السيد الأستاذ المحاسب / عصام الدين إبراهيم السيد
وكيل أول الوزارة
مدير إدارة مراقبة حسابات النقل البحري وهيئة قناة السويس
الجهاز المركزي للمحاسبات

تحية طيبة وبعد،،،

بالإشارة إلى كتابكم رقم ٤٥٢ بتاريخ ٢٤-١١-٢٠٢٢ بشأن تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية المستقلة والمجمعة للشركة في ٣٠-٩-٢٠٢٢

نتشرف بالإحاطة بالآتي:

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
تم مراعاة ذلك في القوائم المالية الدورية المدققة صفحة رقم ٢٩ بند رابعا الضريبة العامة على المبيعات حيث إن هذا الإفصاح كافي نظرا لإن هذه القوائم المالية هي قوائم مختصرة لا تتطلب الإفصاح الكامل.	١. لم يتم الإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة عن قيمة الفروق الضريبية المحالة للجنة الطعن التي بلغت نحو ٦,٣٩٧ مليون جنيه بناء على ما انتهت إليه اللجنة الداخلية في ٢٠٢٢/١/٢٤ وقد تحدد لها يوم ٢٠٢٢/٤/١٢ للنظر في الطعن والمؤجلة الى جلسة ٢٠٢٢/٥/١٧ والتي أقرت انها تم حجزها للحكم والتي لم تاريخه بعد. يتعين الإفصاح عن قيمة الفروق الضريبية وأخر ما تم بشأنها.
كانت إدارة الشركة تتبع طريقة المصروفات الفعلية للعمليات غير المكتملة في إثبات الإيراد المستحق لتلك العمليات مع إضافة متوسط هامش ربح ثابت (١٥٪). ونظراً لاختلاف هامش الربح من نشاط لآخر، قررت إدارة الشركة وضع هامش ربح تقديري لكل عملية على حدى لاستخدام ذلك الربح التقديري (كنسبة) في احتساب الإيراد المستحق في ضوء ما تم صرفه فعليا على العملية مما سينتج عنه قيم أكثر دقة من استخدام متوسط هامش ربح ثابت (١٥٪) ونظرا لإجراءات التطوير والتحول من تثبيت هامش الربح على كل الأنشطة والعمليات إلى احتساب هامش ربح تقديري لكل عملية على حدى فقد حدثت بعض الأخطاء الغير جوهريّة، والشركة بصدد تداركها وسيراعى ذلك في الفترة القادمة إن شاء الله .	٢. بلغت الإيرادات المستحقة في ٢٠٢٢/٩/٣٠ نحو ٦,٦٣٩ مليون جنيه وقد قامت الشركة بتغيير سياسة احتساب الإيراد المستحق ليكون مزيجا من نسبة الاتمام والقسط الثابت (١٥٪) بدلا من السياسة التي كانت متبعة في السابق وهي القسط الثابت علاوة على وجود بعض الأخطاء عند احتساب الإيراد المستحق لبعض العمليات. يتعين إجراء التصويب اللازم ومراعاة أن تكون الإيرادات وفقا لكل مشروع وعملية على حدة وفي ضوء نتائج التنفيذ بدقة مع الإفصاح .

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
<p>بدراسة تلك العمليات خلال عام ٢٠٢٢ تبين الآتي بعد التحليل: أولاً: -عمليات تخص خدمات المناولة وخطابات تنازل للعميل عن الشحنة ليس لها مصروفات (تماشياً مع طبيعة النشاط) . -عمليات خاصة بنشاط الترانزيت ليس لها مصروفات حيث إن المصروف يتمثل في قيمة خطاب الضمان على النشاط إجمالاً وليس على كل عملية. -عمليات خدمات تخزين حيث مصروفها يدرج على مستوى النشاط كمصروف مباشر وليس على كل عملية ثانياً: مصروفات بدون إيرادات نتيجة فتح عمليات يتم التسجيل عليها للمصروفات العمومية للنشاط بدلا من تسجيلها بدون رقم عملية كما كان يتم في السابق وذلك لسهولة حصرها ومتابعتها بالإضافة لتسجيل مصروفات تكميلية تخص عمليات سابقة.</p>	<p>٣. وجود بعض العمليات التي تمت وأظهرت وجود إيرادات دون وجود تكاليف تخصها خلال العام وقد بلغ جملة ما أمكن حصره منها نحو ٩,٣٧٠ مليون جنيه كما تبين وجود عمليات أخرى مقيد لها تكاليف بدون إيراد بلغ ما أمكن حصره نحو ٦٦٨ ألف جنيه وهو ما يتعارض مع وجود نظام أوراكل ERP الممسوك بالشركة والذي يتيح إمكانية تحديد تكلفة وإيراد كل عملية. يتعين بحث كافة العمليات والتحقق من إيراداتها وتكالييفها وإجراء التصويب اللازم.</p>

يتم إصدار فواتير عقود الدعم الفنى مرة سنويا بالإجمالى على أن يتم سدادها نقدا أو يتم خصمها وتحميلها على أطراف ذات علاقة مدين، وحيث يتم إدراج الإيراد المقدم شهريا بما يعادله مصري حيث إنه لا يقيم لأنه غير قابل للتحويل النقدي. وقد استندت الشركة في هذه المعالجة المحاسبية على التعريفات والفقرات التالية من معيار المحاسبة المصري رقم ١٣ آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية:
- البنود ذات الطبيعة النقدية: هي النقدية المحتفظ بها أو الأصول

- والالتزامات التي سوف تحصل أو تدفع بوحدات ثابتة أو قابلة للتحديد من العملة وينطبق هذا التعريف على جارى الشركات
-الفقرة ١٦:

-يتميز البند ذو الطبيعة النقدية بطابع أساسي هو الحق في استلام أو التعهد بتسليم عدد ثابت أو قابل للتحديد من ذات العملة. ومن الأمثلة على ذلك: العملاء وسلف العاملين والإقراض المعترف بها كأصول وكذلك الموردون ومعاشات العاملين ومزاياهم الأخرى التي يستحق سدادها نقدا والمخصصات المقرر تسويتها نقدا وكذلك التوزيعات النقدية المعترف بها كالترام. وبالمثل فإن أي عقد لاستلام أو تسليم عدد متغير من أدوات حقوق ملكية المنشأة ذاته أو كمية متغيرة من الأصول - تكون فيه القيمة العادلة التي سيتم استلامها أو تسلمها تساوى عددا ثابتا أو قابلا للتحديد من وحدات العملة هو من البنود ذات الطبيعة النقدية.
-وعلى العكس من ذلك فإن الطابع الأساسي الذي يميز البند ذو الطبيعة غير النقدية هو غياب الحق في استلام أو التعهد بتسليم عدد ثابت أو قليل للتحديد من وحدات العملة. ومثال ذلك: المبالغ المدفوعة مقدما عن سلع وخدمات مثل الإيجار المدفوع مقدما، الأصول غير الملموسة، المخزون، الأصول الثابتة، والمخصصات المقرر تسويتها من خلال تسليم أصل ذو طبيعة غير نقدية

وبالتالي فإن الإيراد المقدم يندرج تحت تعريف البنود ذو الطبيعة غير النقدية حيث انه مبالغ مدفوعة مقدما عن خدمات ولن يتم تسويتها بوحدات من العملة

-الفقرة ٢٣:

-المعالجة في نهاية كل فترة من الفترات المالية اللاحقة:

(تترجم البنود ذات الطبيعة النقدية بعملة أجنبية باستخدام سعر الإقفال.)

(تترجم البنود ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة

التاريخية بعملة أجنبية وذلك باستخدام سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة)

(تترجم البنود ذات الطبيعة غير النقدية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة بعملة أجنبية باستخدام سعر الصرف السائد في التاريخ الذي يتم فيه تحديد القيم العادلة)

٤. قامت الشركة في ٢٠٢٢/١/٣١ بإصدار فواتير دعم فنى لفترة عام كامل لكل من بارويل وحلول المستودعات (٣٠ ألف دولار و ١٣٨,٧٨٣ دولار على الترتيب) وعليه قامت بترحيل الإيرادات الخاصة ببقية العام إلى حساب الإيرادات المقدمة ثم تقوم شهريا بإحتساب الإيراد تخفيضاً من الإيرادات المقدمة ولكن ذلك تم بتثبيت سعر الصرف بالخطأ عند سعر ١٥,٦٢ ولم يتم مراعاة أثر التغير في أسعار سعر الصرف والذي وصل فيه سعر الدولار إلى سعر ١٩,٥١ في ٢٠٢٢/٩/٣٠ .
يتعين إجراء التصويب اللازم مراعاة أثر ذلك على قائمة الدخل .

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
<p>*أن استخدام سعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة في ترجمة البنود بالعملة الأجنبية ذات الطبيعة غير النقدية والتي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية يعنى ترجمة المعاملات التي نشأت عنها أرصدة هذه البنود طبقاً لأسعار الصرف التاريخية التي كانت سائدة في تاريخ إجراء تلك المعاملات ومن ثم لا ينشأ فروق عملة من ترجمة هذه البنود كما لو كانت المنشأة لا تقوم بإعادة ترجمتها في نهاية كل فترة من الفترات المالية اللاحقة لتاريخ الاعتراف الأولى بها.</p> <p><u>الفقرة ٢٨:</u></p> <p>-تعترف المنشأة بفروق العملة الناتجة عن تسوية بنود ذات طبيعة نقدية أو عن ترجمة بنود ذات طبيعة نقدية - باستخدام أسعار صرف تختلف عن تلك التي استخدمت في ترجمتها عند الاعتراف الأولى بها في نفس الفترة أو في قوائم مالية سابقة - وذلك ضمن الأرباح أو الخسائر (قائمة الدخل) في الفترة التي تنشأ فيها هذه الفروق فيما عدا تلك المبينة في الفقرة " ٣٢ "</p>	
<p>- تم الالتزام بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٢٥ - عرض الأدوات المالية حيث تم عرض أسهم الخزينة منفصلة في حقوق الملكية ولم يتم خصمها من رأس المال، حيث ظهر رأس المال بالكامل وأسهم الخزينة في بند منفصل وقد استندت الشركة في هذه المعالجة الى الفقرة رقم ٣٣ من معيار المحاسبة المصري رقم ٢٥ كما يلي:</p> <p>- إذا قامت المنشأة بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بها - أسهم خزينة فيتم عرض تلك الأدوات مخصومة من حقوق الملكية ولا يجوز الاعتراف بأي ربح أو خسارة في الأرباح أو الخسائر الناتجة عن شراء، أو بيع، أو إصدار، أو إلغاء أدوات حقوق ملكية المنشأة هذه. ويمكن أن تقوم المنشأة أو أية منشأة أخرى تكون ضمن المجموعة بشراء تلك الأسهم والاحتفاظ بها ويتم الاعتراف بالقيمة المدفوعة أو المحصلة مباشرة في حقوق الملكية.</p>	<p>٥. ظهرت أسهم الخزينة البالغة ٥,٠٣٩ مليون جنيه مخصومة مباشرة من رأس المال (حقوق المساهمين) في حين يجب خصمها من حقوق الملكية وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) " عرض الأدوات المالية". يتعين الالتزام بالمعيار المشار إليه.</p>
<p>موازن تلك الفروع مستخرجة من برنامج أوراكل المطبق بالشركة لكل الفروع وهي نتيجة تسجيل المستندات المالية لتلك الفروع</p>	<p>٦. اعتمدنا في مراجعتنا لفروع الشركة على موازين المراجعة التي أعدتها إدارة الشركة لهذا الغرض، وفي ضوء المعلومات التي حصلنا عليها من إدارة الشركة.</p>

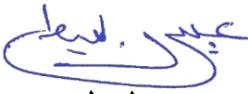
رد الشركة	ملاحظة الجهاز
الشركة بصدد إعداد دراسة لهذه الأرصدة المتوقفة وسيتم مراعاة ذلك .	٧. وجود عملاء - دفعات مقدمة - في تاريخ ٢٠٢٢/٩/٣٠ لها أرصدة دائنة متوقفة من سنوات بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٣٩٧ ألف جنيه، ١٩ الالف دولار، ألف يورو. يتعين الحصر وموافقاتنا بأسباب ذلك. وإجراء التسويات اللازمة.
ضمن المبلغ المشار إليه بالملاحظة مبلغ ٨,٢٢٧ مليون جم لدى مجموعة شركات توشيبا العربي وهم من كبار العملاء، أيضا مبلغ ١,٩٤٦ مليون جم هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة وهي من كبار عملاء المشروعات، والشركة تحاول في سبيل المحافظة على عملائها الكبار منحهم تلك الميزة التنافسية وتلك المديونيات تعد من التسهيلات التي ترى الشركة عدم القلق من تحصيلها. وقد وجدت إدارة الشركة صعوبة في تنفيذ تلك التوصية على معظم العملاء نتيجة المنافسة الشديدة في السوق.	٨. عدم قيام الشركة بتنفيذ توصية لجنة المراجعة والحوكمة رقم (٥-فقرة ٤) بجلستها رقم (١) المنعقدة بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٥ بشأن إيجاد وسيلة لتفادي السداد للجهات الرسمية نيابة عن العملاء لحين مطالبتهم بالسداد واقترحت اللجنة بتوصيتها أن تقوم الشركة بالمطالبة مسبقا بالمبالغ الخاصة بالجهات الرسمية إلا أنه تبين استمرار الشركة في سداد تلك الإيصالات الرسمية نيابة عن العملاء دون تحصيلها مقدما خلال العام وقد بلغت جملتها ١١,٦٣٧ مليون جنيه في ٢٠٢٢/٩ علما بأن رصيد حساب الذى لا يقابله دفعات مقدمة ٥,٩٥١ مليون جنيه في ذلك التاريخ الأمر الذى يمثل مخاطرة على الشركة في حالة عدم تحصيل تلك المبالغ في ظل عدم وجود ضمانات كافية منهم لتغطية الائتمان الخاص بهم كما يؤدي إلى تجميد سيولة الشركة النقدية لدى هؤلاء العملاء وغيرهم بدون عائد .

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
<p>الشركة ملتزمة بتنفيذ أحكام الفقرتين ١،٣ ، من القانون رقم ٨٥ لسنة ٨٥ المشار إليه بالملاحظة حيث تقوم الشركة بسداد مكافئات العضوية لممثلى المال العام و كذلك بدلات الحضور وحصص الأرباح الى بنك الاستثمار مباشرة و بموجب شيكات صادرة للبنك أما ما يتم صرفه بشكل شخصى لممثلى البنك هو بند الانتقال عن حضور جلسات مجلس الإدارة و جلسات اللجان المنبثقة منها و هى بواقع ٩٥٠٠ جم لجلسة مجلس الإدارة و ٧٠٠٠ جم لجلسات اللجان والذي تم اعتماده فى الجمعية العامة المنعقدة فى ٣١ - ٣ - ٢٠٢٢ و هو وفقا للقواعد و النظم المحددة لأعمال الشركة (قرار الجمعية العامة) لتحديد تلك البدلات وهو ما نصت عليه المادة رقم ١ من القانون المشار إليه.</p>	<p>٩. لازالت الشركة تقوم بصرف مقابل الانتقال مباشرة للسادة/ ممثلى المال العام بالشركة نظير حضور جلسات مجلس الإدارة و جلسات اللجان وقد بلغ جملة ما تم صرفه فى هذا الشأن نحو ١١١,٠٠٠ جنيه، ٢٦,٠٠٠ على التوالى حتى ٢٠٢٢/٩/٣٠ بالمخالفة للمادة رقم (١) من القانون رقم (٨٥) لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافآت ومرتبات ممثلى الحكومة والشركات الاعتبارية العامة والبنوك الخ والتي استتنت المبالغ التي تؤول الى جهة التمثيل " مقابل نفقات فعلية مؤداه فى صورة بدل سفر أو بدل مصاريف انتقال متى كان صرفها فى حدود القواعد والنظام المعمول بها فى الجهة التي يباشر فيها مهمة التمثيل. يتعين اتخاذ اللازم نحو الالتزام بما ورد بالقانون والإفادة بما يتم أو تقديم المستندات الدالة على أنها نفقات فعلية إعمالا لأحكام القانون المشار إليه.</p>
<p>الشركة بصدد دراسة هذا الموضوع والحصول على فتوى بخصوصه وسيتم اتخاذ اللازم وبأثر رجعى فى الربع الرابع من عام ٢٠٢٢ بأذن الله</p>	<p>١٠. تم تحميل قائمة الدخل بنحو ٧٧٤ ألف جنيه تمثل قيمة المساهمة التكافلية متضمنة نحو ٤٧ ألف جنيه تمثل ما تم احتسابه بالخطأ على إيرادات الاستثمارات لشركة بارويل، ايتال والبالغة نحو ١٨,٨٩٨ مليون جنيه نظرا لسابق احتساب نسبة المساهمة التكافلية على إيرادات تلك الشركات. يتعين تخفيض تلك المصروفات بالقيمة.</p>

رد الشركة	ملاحظة الجهاز
<p>قامت الشركة بالالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم ٢٨ الفقرة رقم ١٤ وبالتالي فإن تكوين المخصص ليس بالخطأ، كما أنه لم يرد الى الشركة أي مطالبة أو فحص تخص هذا البند منذ عام ٢٠٠٣ حتى تاريخه وقد تم تحميل قائمه الأرباح والخسائر بقيمه تكوين هذا المخصص وبالتالي إلغاء المخصص وتحميل المصروفات بهذه القيمة لن يكون له تأثير على قائمة الأرباح والخسائر حيث إنه تم تأثير القائمة بهذا المبلغ بالفعل.</p>	<p>١١. تم تكوين مخصص بالخطأ بنحو ٩٦٢ ألف جنيه لصالح صندوق التمويل والتدريب والتأهيل (بنسبة ١٪ من صافي أرباح الفترة من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢١) وفقاً لأحكام قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ الصادر بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٧ وتنفيذاً لحكمي المحكمة الدستورية العليا في الطعن رقم ١١٤ لسنة ٢٧ ق، لسنة ٢٦٩ لسنة ٣١ ق دستورية بتاريخ ٢٠٢١/١١/٦، ٢٠٢٢/٣/٥ بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة وفقاً للمادة ١/١٣٣، ١٣٤ يتعين إلغاء المخصص وتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٥ " السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء" في هذا الشأن والالتزام بالسداد للصندوق وفقاً لحكمي المحكمة الدستورية العليا المشار إليهما بهما.</p>
<p>الشركة اعتمدت في إعداد القوائم المالية المجمعة على القوائم المالية غير المدققة للشركات التابعة والشقيقة وهي لم يحدث بها أي تغيير عن القوائم المالية المدققة والتي وردت للشركة بعد انتهاء أعمال إعداد القوائم المالية ومرفق لسيدانكم صورة من القوائم المالية المدققة لتلك الشركات</p>	<p>ثانياً:- القوائم المالية المجمعة وردت القوائم المالية الدورية المدققة المجمعة للإدارة بتاريخ ٢٠٢٢/١١/١٤ ولم نواف حتى تاريخه بالقوائم المالية للشركات التابعة والشقيقة وكذلك تقرير مراقب الحسابات لتلك الشركات المعد عنها القوائم المالية المجمعة المدققة في ٢٠٢٢/٩/٣٠</p>

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

العضو المنتدب


عبيير لهيظه